

# العمل الفلسطيني في أوروبا

جنة الأوهام السياسية وصحراء الواقع

ورقة عمل  
أيار/ مايو 2023



لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

رغم العلاقة الوطيدة تاريخياً بين سياسات الحكومات الأوروبية الكبرى وصناعة نكبة الفلسطينيين، ظلّت أوروبا وجهة للمهجرين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين غادروا إليها بفعل النكبة الكبرى عام 1948، أو في النكبات المتلاحقة وعمليات التهجير القسري التي تواصلت في محطات عدة طيلة القرن الماضي وامتداداً ليومنا الحاضر.

شكّل الوجود الفلسطيني في أوروبا نوعاً من الفسيفساء متعددة الطبقات، سواء من ناحية التقسيم الزمني لطبقات اللجوء، أو الانتشار الجغرافي، أو حتى التمايز بين مجموعات وشرائح المهجرين الفلسطينيين لأوروبا، من حيث عوامل وظروف وجودهم وكذلك درجة انخراطهم بالعمل السياسي وأنماط هذا الانخراط وتوجهاته، وأيضاً الظروف الاقتصادية والمعيشية التي يواجهونها والبيئات القانونية في مواضع وجودهم.

تشكّلت المجتمعات الفلسطينية في أوروبا، بمعناها السياسي والمجتمعي ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، وانعكس الظرف الفلسطيني العام على هذه التجمعات في معظم المراحل الزمنية، وحتى حين سار تطور هذه المجتمعات

وأدائها باتجاه مناقض للمركز السياسي الفلسطيني، فإنها لم تفارق ارتباطها بالمشهد الفلسطيني العام.

تستعرض ورقة العمل هذه، أبرز الإشكاليات والتحديات التي تواجه الوجود الفلسطيني في أوروبا، والمعضلات الخاصة بوجهه الفلسطيني تحديداً، والأدوار التي يقوم بها فلسطينيو أوروبا تعبيراً عن هويتهم وارتباطاً بقضيتهم الأساسية وبواقع أغلبيتهم كمهجرين من بلادهم بفعل احتلال مدعوم من معظم الحكومات الأوروبية، وذلك بالتركيز على هوية هذا الوجود وأشكال تنظيمه الذاتي والبيئات التي تؤثر فيه ويؤثر فيها، أي البيئة الأوروبية السياسية والقانونية الآخذة في تصعيد تشدداتها وانحيازها ضد الفلسطينيين، والبيئة السياسية الفلسطينية، بالنظر لهذا المجموع البشري أولاً كضحايا لعملية تهجير مستمرة بأدوات وأبعاد مختلفة، وثانياً كجزء من المجموع الفلسطيني المتداخل مع السياسة بحكم مأساته لا خياره.

والسؤال الأساسي الذي تتعقبه هذه الورقة هو عن العوامل المؤثرة في إنتاجية هذا المجموع لناحية الخضوع والسكون أو الفاعلية، بما في ذلك سعي السياسات الأوروبية إلى إخضاع ضحاياها المهجرين لأراضيها، ودور

المنظومات السياسية الفلسطينية في هذه المعادلة، وكذلك دور الأطر والأدوات التنظيمية للفلسطينيين في أوروبا.

رغم استفادة هذه الورقة من سلسلة معتبرة من المقابلات المباشرة مع المعنيين بشأن العمل الفلسطيني في الخارج، وفي أوروبا تحديداً، والمشاركة في عدد من الندوات وورش العمل والمؤتمرات المنعقدة لأجل بحث العمل الفلسطيني في أوروبا، إلا أن هذه الاستفادة لا يمكن الاستدلال بها كمصدر للحقائق حول الفلسطينيين في أوروبا، فالمصادر المختصة عادة يجب أن تكون ذات اطلاع موثوق وعمل جاد في مجال الاختصاص المتقاطع مع موضع الدراسة، ولكن جلّ اللقاءات التي عايشتها ظروف إعداد الورقة وما سبقها قد أكدت غياب التخصصية أو الاتصال أو الاطلاع بين الجهات التي يفترض أنها المعنية، وبين الحقائق والمعطيات الجادة حول هذا الوجود.

### **أولاً: معطيات أساسية.. من هو الفلسطيني في أوروبا؟**

لعل أولى المعضلات التي تواجه الباحث بشأن الفلسطينيين في أوروبا، وتواجه هؤلاء الفلسطينيين ذاتهم هي غياب المعلومات عنهم، وهنا المقصود ليس تلك المعطيات التخصصية المعمقة، ولكن أيضاً المعلومات الأكثر

أساسية، أي أعدادهم، حيث تشير تقديرات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لكون أعدادهم تبلغ حوالي 290 ألف فلسطيني، وذلك حسب ما تضمنه إعلان الجهاز حول أعداد الفلسطينيين في العالم في العام 2019، وهو عدد أقل من معظم الإحصاءات والتقديرات الخاصة بعدد الفلسطينيين في أوروبا قبل الأزمة السورية، وقبل تدفق موجات اللجوء الجديدة من مخيمات الفلسطينيين في سوريا ولبنان وقطاع غزة، بل إنه أيضاً يتناقض في تفاصيل يسردها حول عدد اللاجئين في دول أوروبية معينة مع ما أعلنه دوائر الهجرة في هذه البلدان، فبينما تشير بيانات هذا الإعلان إلى أن عدد الفلسطينيين في بلجيكا هو 4 آلاف شخص، فإن ما أعلنته دوائر الهجرة البلجيكية من عدد يفوق ذلك بكثير، كما تشير البيانات المنشورة من قبل البنك الدولي إلى أن عدد اللاجئين القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بلجيكا بلغ حتى عام 2021 حوالي 29 ألف لاجئ، ذلك دون الإشارة للفلسطينيين القادمين من مخيمات سوريا ولبنان ومناطق أخرى من العالم، أو الفلسطينيين الموجودين في بلجيكا من غير طالبي اللجوء، والأمر ذاته ينطبق على اليونان والسويد والنرويج وألمانيا، وفي نهاية عام 2022 نشر الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء إعلاناً جديداً حول

عدد الفلسطينيين، مكتفياً فيه بذكر أن عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية "غير العربية" هو حوالي 750 ألف فلسطيني، أي أن هذا الرقم يشمل فلسطيني أوروبا والأمريكيتين ونيوزلندا وأستراليا والعديد من الدول الآسيوية والأفريقية وغيرها، وهو ما يتعارض مع معظم التقديرات السابقة ناهيك عن تعارضه حتى مع تفاصيل التقارير السابقة لجهاز الإحصاء الفلسطيني ذاته.

تعدد الجهات الفلسطينية المعنية بشأن الفلسطينيين في أوروبا لم يكفل توافر عدد دقيق لهم، وإن كان مصدراً لتقديرات متعددة ومتباينة تفصل بين بعضها هوة شاسعة، حيث تقدر بعض الإحصاءات والاجتهادات الفردية لباحثين أن عدد الفلسطينيين في القارة الأوروبية حالياً يتراوح بين 600 ألف و800 ألف لاجئ فلسطيني.

الجدول من تقرير الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء حول عدد الفلسطينيين في عام 2019

## عدد الفلسطينيين 2019

أعداد الفلسطينيين في كل العالم

قارة أمريكا الشمالية		قارة أمريكا الجنوبية		فلسطين	
252000	الولايات المتحدة	500000	تشيلي	2140654	قطاع غزة
47000	كندا	60000	البرازيل	3010000	الضفة الغربية
299000	المجموع	13000	المكسيك	1900000	فلسطيني 1948م
		12000	كولومبيا	7050654	المجموع
		1100	الارجنتين		
		80000	فنزويلا		
		54000	هندوراس		
		1700	غواتيمالا		
		100000	السلفادور		
		821800	المجموع		
قارة آسيا		قارة أوروبا		الدول المجاورة لفلسطين	
4000	ماليزيا	35000	الدنمارك	4400000	الأردن
500	باكستان	80000	ألمانيا	631111	سوريا
600	اندونيسيا	50000	بريطانيا	524340	لبنان
5100	المجموع	13000	أستراليا	5555451	المجموع
		8000	اليونان		
		9000	هولندا		
		5000	فرنسا		
		6000	النرويج		
		3000	النمسا		
		10000	إيطاليا		
		4000	بلجيكا		
		800	بولندا		
		70000	السويد		
		293800	المجموع		
قارة أستراليا		الدول العربية الأخرى			
15000	أستراليا	500000	السعودية		
15000	المجموع	300000	الإمارات		
		251000	قطر		
		85000	مصر		
		80000	الكويت		
		70000	لبنان		
		27000	اليمن		
		13000	العراق		
		1400	تونس		
		10000	الجزائر		
		1337400	المجموع		
المجموع الكلي					
15377265					

تشكل الوجود الفلسطيني في أوروبا عبر فترة زمنية طويلة تجاوزت القرن، وبداية وصول الفلسطينيين لأوروبا تزامنت مع الانتداب البريطاني على فلسطين، ولكن هذا ارتبط بأعداد قليلة من الوافدين بقصد التعليم أو لأسباب شخصية أخرى، وبعض ممن استقروا في جزر الكناري المحتلة من قبل إسبانيا في طريقهم إلى أمريكا الشمالية والجنوبية.

وبعد نكبة فلسطين عام 1948 ازداد هذا العدد، بحيث يمكن توصيف ذلك بموجة اللجوء الأولى، والتي توزعت على بلدان أوروبية مختلفة، وتبعها موجة أخرى تلت نكسة حزيران عام 1967، وأخرى بعد مجازر أيلول الأسود 1970 التي طالت الوجود الفلسطيني في الأردن، ولكن الكتلة الرئيسية للجوء الفلسطيني في أوروبا جاءت من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بعد المجازر التي تعرضوا لها خلال الحرب الأهلية في السبعينيات، والاحتياح "الإسرائيلي" لبيروت عام 1982، وما شهدته من مجازر وما تبعه من الحرب على المخيمات عام 1985، الأمر الذي قاد أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان للهجرة إلى ألمانيا والدول الاسكندنافية.



عمليات التهجير وجرائم الاحتلال دفعت أعداداً من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة للتوجه نحو البلدان الأوروبية بعد عام 1967، وقد تزايدت الأعداد فترة انتفاضة الحجارة 1987 وما بعد انتفاضة الأقصى عام 2000، ومع ذلك لا يمكن اعتبار هذا المسار عبارة عن موجة لجوء، نظراً لتباين ظروف هؤلاء المهجرين في الوصول لأوروبا، ما بين التعليم والبحث عن عمل أو طلب اللجوء، ولكن موجات اللجوء الأساسية التي يمكن الإشارة لها في الألفية الجديدة والموازية في ثقلها لموجة اللجوء بعد اجتياح "إسرائيل" للبنان، تلك التي أنتجتها عمليات التهجير ضد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وكذلك الحصار والحروب وجرائم الاحتلال المتعددة ضد سكان قطاع غزة، حيث قادت هذه العمليات لموجتي لجوء متزامنتين، توزعت على بلدان الاتحاد الأوروبي، وتركزت معظمها في كل من ألمانيا والدول الاسكندنافية وبلجيكا وهولندا وبريطانيا فيما لا تزال موجات الهجرة مستمرة بتدفقها نحو بلدان أوروبا.

رغم التنوع في ظروف الوصول لأوروبا، إلا أن عوامل خروج هؤلاء من فلسطين في جوهرها كانت نتاجاً مباشراً للسياسات الصهيونية، سواء التهجير المباشر والنفي والإبعاد، أو جرائم القتل والتدمير والعدوان والحروب

المتكررة، أي وجود تهديد حقيقي ومباشر على حياة الفلسطينيين، وانتهاج المنظومة الصهيونية لسياسات اضطهاد وإبادة وتميز وفصل عنصري وارتكابها لجرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية نالت من الفلسطينيين، وهذا ما ينطبق على التعريف السائد دولياً في وصف التهجير والمهجرين.

### ثانياً: إشكاليات وتعقيدات الهوية لفلسطيني أوروبا

لا يمكن النظر لهوية الوجود الفلسطيني في أوروبا باعتبارها هوية أقلية فحسب، فرغم كونها تخضع لعوامل وظروف تشكيل هوية الأقلية في كثير من جوانبها، إلا أنها تتميز أيضاً بتأثير العامل المركزي أي أنها جزء من شتات وتشظي لشعب بأكمله بفعل عدوان وغزو مستمر، ولم تتشكل كأقلية مهاجرة اعتادت الانتقال والهجرة والتركز في بقاع محددة نتيجة لارتباط تاريخي أو جغرافي بها، بل نتحدث عن حالة من التشتت والتشظي والانتشار في قارة بأكملها، ورغم وجود بعض نقاط التركيز للوجود الفلسطيني في مدن بعينها، إلا أن هذا التركيز لم يكن إلا بفعل توزيع سلطات البلد المضيف للاجئين، وليس بخيار من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم.

● العامل الآخر هنا أننا لا نتحدث عن جالية تشكلت بظروف طبيعية، تربطها علاقات مركزية ببلدها الأم، وتحظى بوضع قانوني محدد وواضح، ولكن عن جموع من المهجرين، قد جاؤوا من بيئات وبلدان مختلفة، رغم انتمائهم إلى شعب واحد، حيث إن جلَّ هؤلاء قد غادروا منافعهم الأولى التي لجؤوا إليها بعد النكبة، غادروها تهجيراً لا بفعل خيار طوعي، بل كنتاج لممارسات مباشرة موجهة ضدّهم وهادفة لإنهاء وجودهم داخل فلسطين، أو في محيطها، أي أن الطريق الذي اختاروه للهرب من القتل المباشر بفعل العدوان والمجازر أو التجويع والقتل البطيء لا يعني فعلياً أنهم اختاروا الهجرة، هم فقط اختاروا محاولة النجاة من الموت والتعذيب بأشكاله المتعددة، وكانت طرقُ معظمهم مليئةً بالمعاناة والمخاطر وصولاً لبلدان اللجوء الأوروبي، ولكن هذا النموذج من وحدة المعاناة والقضية والذاكرة والتعلق بالوطن الأم وإن تكفل بفهم هؤلاء لهويتهم كمهجرين منفيين من بلادهم، لم ينجح في طمس تلك التباينات بين شرائح وطبقات الوجود الفلسطيني التي لم تخل من تعقيدات خاصة على المستوى الهوياتي.

● عوامل التوزيع الجغرافي للبلدان القادمين منها، أو تلك التي استقروا فيها لعبت دوراً في صياغة تمثلهم للهوية، وفي طريقة تعاملهم مع أسئلة الاندماج

أو التمايز الهوياتي ضمن المجتمعات والدول المضيفة، هذا أيضاً يتصل بطبيعة مواقف هذه البلدان التي تناصب كثيراً منها العداة لحقوق الفلسطينيين ونضالهم وتشهر مواقف وسياسات داعمة لكيان الاحتلال "الإسرائيلي" الذي شردهم من ديارهم، وهو ما خلق تأثيره في معنى الاندماج، الذي لم يعد ترجمة لأن يكون الفلسطيني أوروبياً بقدر ما هو فلسطيني، أي أن يعيش هويتين، بل أن يتخلى عن التزامه بقضيته وبنضال شعبه وبارث وأدبيات وقاموس اصطلاحى وذاكرة أنتجها هذا النضال، وشكلت صلب الهوية الفلسطينية.

● التباين في الظرف السياسي الذي عاشت فيه شرائح وطبقات الوجود الفلسطيني في أوروبا ظرف وصولها لبلدان القارة، بين من غادر مخيمات اللاجئين ومعسكرات الثورة الفلسطينية في لبنان تحت وقع المجازر مهجراً إلى أوروبا وعانى مرارات وخيبات تراجع السقف السياسي الفلسطيني، أو خضع لعوامل الانكسار في هذا الموقف، وبين جيل جديد من أبناء هؤلاء ممن ولدوا كأوروبيين، لكنهم يقاربون فلسطينيتهم من موقع الجذر الهوياتي، أو من مواقع التضامن الأوروبي مع الحقوق الفلسطينية، وتباينات كل هؤلاء مع من خرجوا تواءً من مخيمات سوريا ولبنان وقطاع غزة مهجرين تحت نيران

القصف والتجويع والبؤس حاملين معهم غضباً على كل أشكال العمل السياسي الفلسطيني وتجارب تنظيمية وقناعات ساخنة بشأن الصراع. هذه المساحات الزمنية والفوارق في ظرف التهجير والمسافات بين الأجيال، كلها تترك آثاراً كبرى على تمثلات الهوية، وتزيد من تعقيداتها، وتجعل فهمها حتى على أصحابها أمراً ليس باليسير.

بالمعنى التاريخي، غالباً ما اختار الفلسطينيون اشتقاق طرق بديلة في تعبيرهم عن هويتهم في ظل هذه القيود والتحديات، فمنهم من اختار التركيز على التعبير الرمزي الثقافي عن هذه الهوية من خلال استحضار التراث والفلكلور بمحمول سياسي مخفف أو دون محمول سياسي وأيضاً التعبير عن موقف ودور الضحية وفضح أشكال المعاناة والجرائم الصهيونية التي تنتج هذه المعاناة، في مقابل تيارات أخرى اختارت التعبير المنظم عن هذه الهوية بممارسة سياسية مناصرة للكفاح الوطني بمختلف أدواته، وفي المساحة بين هذا وذاك نشطت تعبيراتٌ أخرى حاولت في معظمها التعايش مع شروط ومحددات البيئة القانونية والسياسية لبلد اللجوء.

ولكن العقود الأخيرة شهدت تطورات مهمة على هذا الصعيد، فمن جانب توسع ظهور أشكال جديدة من الهويات غير الفصائلية كتعبيرات التضامن والنضال ضمن بنى وحركات أوروبية تتبنى قضايا حقوقية مختلفة، وهو ما يمكن توصيفه كهوية تنطلق من واقع الفلسطيني الأوروبي من أبناء الجيل الثاني والثالث، ومن جانب آخر تقلص الدور المركزي لقيادة النضال الفلسطيني في تقديم النموذج والرمز الهوياتي للفلسطيني الأوروبي، كما وسعت محطات "اتفاق أوسلو" وما تبعها والانقسام من الفوارق والتباينات بين تمثيلات الفلسطينيين لهوياتهم، وفي جانب آخر صارت الهوية الفلسطينية بتعبيراتها المختلفة موضعاً لتضييق وملاحقة من قبل عدد من الحكومات الأوروبية، في ظل موجات تصاعد الانصياع الأوروبي لـ "المعايير الأمنية" للاحتلال الصهيوني، وهو ما ترك أثراً عميقاً على التعبيرات الهوياتية الفلسطينية ووسّعت التباينات حول التعامل مع هذا الموقف الأوروبي.

بشكل أو بآخر يمكن الحديث عن هويات فلسطينية فرعية لم تنفصل معظم تياراتها عن الهوية الوطنية الأم، ولكنها تتباين في طرق التعبير عن نفسها، وأيضاً في أولويتها مقابل الهوية الأوروبية للجيل الثاني والثالث ممن ولدوا في أوروبا، أو صراع وجودها أمام رغبات الاندماج وحياسة القبول ضمن

مجتمعات أوروبية وفي سياق سياسي واجتماعي يفرض شروطه على تعبيرات  
الفلسطيني، وحتى تباينات أخرى تعبر عن الانحياز السياسي لأصحابها  
حول نظرهم للصراع ومستقبله.

### ثالثاً: إشكاليات السياسة الفلسطينية ومعضلات الدور الفلسطيني في

#### أوروبا

إذا كان انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية ومسار  
"أوسلو" قد شكل بيئة لاصطفاف سياسي فلسطيني في الوطن المحتل ودول  
الطوق، فإن هذا الاصطفاف قد استند بشكل رئيسي لمواقف البنى  
الفصائلية، ولكن في حالة الوجود الفلسطيني في أوروبا، وبفعل فقدان الدور  
المركزي لمنظمة التحرير وفصائلها كناظم للنضال الوطني ومصدر للبرنامج  
السياسي لعموم الفلسطينيين، صار السؤال حول الممارسة السياسية  
الفلسطينية في أوروبا مفتوحاً على إجابات وخيارات متعددة لم تقتصر  
تشظياتها على كونها انعكاساً لاختلاف في الوطن الفلسطيني، ولكنها  
تحولت إلى مساحة لبروز بنى جديدة قدمت طروحات مختلفة حول الممارسة  
السياسية والمقاربات المطلوبة للشأن الفلسطيني، والدور المنوط بفلسطيني  
الخارج عموماً وفلسطيني أوروبا ضمن هذه المقاربات، ذلك في ظل اهتزاز

خطير لقناعة الفلسطينيين بالمؤسسات والجهات التقليدية لفعلهم وتنظيمهم وتمثيلهم في الحيز الأوروبي، فسفارات السلطة الفلسطينية وفي السنوات "الذهبية" للرهان على التسوية تحولت لمحطات تبشير ودعاية لمشروع التسوية، وتخلت عن كثير من أدوارها في التصدي للنفوذ الصهيوني، بل وتورط كثير منها في تنظيم أنشطة تطوعية أو التساهل مع مثل هذه الأنشطة، في الوقت ذاته تراجع دور الاتحاد العام لطلبة فلسطين أحد أبرز الأجسام النازمة لنضال الفلسطينيين تاريخياً في القارة الأوروبية، وصار تدريجياً في طيّ النسيان تستحضره السلطة الفلسطينية كأداة حشد لسياساتها في محطات بعينها، ثم تعيد تغييبه، بينما أطر الجاليات الفلسطينية تحولت إلى أدوات دعائية لذات المشروع قبل أن تنالها الانقسامات، وتنتج نسخاً متنافسة ومتصارعة من أطر الجاليات واتحادات الجاليات تحمل البرامج السياسية للفصائل الأم، وتعيش منافساتها وصراعتها البراجمي.

في سياق مواز، كانت حركة المقاطعة وحركات التضامن الأوروبية والمنخرطين الفلسطينيين فيها، تتشكل ويتنامى دورها كأطر تطرح بدائل فضفاضة للنشاط السياسي المتصل بالقضية الفلسطينية، وترتبط بشرائح مختلفة عما يمكن أن نصلح عليه المجتمعات الفلسطينية في أوروبا، وتتصل



أكثر بنخب فلسطينية غالباً ما جاءت من مشارب مختلفة، وتلاقت على أرضية أوروبية، وفي مساحات أكاديمية أو نشاطية حقوقية، وفي هوامش أخرى تحولت كثير من البنى والمؤسسات الفلسطينية لتوابع لمتضامنيها الأوروبيين، تحاول مجارة برنامجهم التضامني عوضاً عن لعب دورها الفلسطيني.

يمكن الوقوف عند أبرز سمات هذه الحالة فيما يلي:

- في هذه البيئة المتشظية سياسياً تراجع الفعل الفلسطيني عن أدوار أساسية كان يقدمها لقضيته، مثل تصدير الدعم السياسي والمادي لنضال فلسطيني قائم في الأرض المحتلة.

- تمثلت البنى التقليدية الفلسطينية في معظمها دوراً سياسياً باعتبارها مسؤولة عن تهذيب صورة وممارسة الفلسطيني بما يلائم المعايير الأوروبية، وهو ما انعكس على مواقفها النقدية أو حتى مطالباتها بحصر فعل المقاومة والرفض والتحدي الفلسطيني في الأرض المحتلة لذلك الملائم للصورة التي ترى أنها "ملائمة" لجهداتها في الساحة الأوروبية.

- بنى فلسطينية تقليدية أخرى أقرب للقوى المعارضة لاتفاقية أوسلو قدمت ذاتها كبديل عن تلك الخاضعة للسلطة ومساها السياسي، وإن شكلت صوتاً نقدياً عالياً في مواجهة خطاب السلطة الفلسطينية، إلا أنها حافظت وما زالت على مرونة وبراغماتية في مقابلة المعايير الأوروبية الضاغطة على النشاط والحضور الفلسطيني، وفي مادتها وخطابها المقدم للجمهور الأوروبي غالباً ما قدمت خطاب الضحية الذي استجدى التعاطف والتضامن الأوروبي، على خلاف راديكالية مقولاتها المتعلقة بالبرنامج السياسي الفلسطيني.

- بنى وحركات تضامنية امتزجت فيها مكونات فلسطينية وأوروبية قدمت برامجها الخاصة لدعم القضية الفلسطينية وفقاً لرؤى أنتجتها تفاعلات أوروبية مع حالة فلسطينية، وهو ما جعلها أقرب لحركات التضامن الدولية منها لبني فلسطينية متصلة بأرضيتها الاجتماعية من فلسطيني أوروبا، أو أولئك القابعين في الأرض المحتلة.

- على مسافة أبعد نسبياً تشكلت أيضاً توجهات فلسطينية ترى ذاتها جزءاً من سياق سياسي أوروبي معارض للسياسات الحكومية الأوروبية

برمتها، وجزءاً من نضالات للمهمشين في هذه المجتمعات من مهاجرين وفقراء ونساء أو نشاط بيئة أو حركات نسوية، وقد رأت في الشراكة مع كل هذه البنى تحالفاً لقوى مؤيدة للحقوق والعدالة والمساواة وأداة لتغيير جذري في منطلقات السياسة الأوروبية ينعكس بدوره على سياسات الدول الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية.

هذه الأنماط المهيمنة على العمل السياسي الفلسطيني في أوروبا، أبطت كثيراً من الفلسطينيين خارج دائرة الفعل السياسي، ودفعتهم تدريجياً لأنماط الاندماج الفردي في المجتمعات الأوروبية والخضوع لمعاييرها، أو الانزواء ومحاولة التكيف بأشكال مختلفة، ومع ذلك لا يمكن إغفال أن الساحة الأوروبية وبفعل هذا التشظي والفقدان للدور الواضح كانت مساحة لإنتاج البرامج والمواقف السياسية التي غالباً ما تأثرت بتفاعلات الشرائح والمجموعات التي تنتجها مع خليط من الظروف الأوروبية حيث تعيش تطورات الصراع في فلسطين المحتلة، وتخطب وترسل البرامج السياسية ومقترحات تعديل الممارسة والخطاب الفلسطيني.

هذه الأرضية الغارقة في جدها وتبايناتها الداخلية من جانب، والنخبوية المنشغلة بتصميم الخطاب وتهذيبه والاستجابة للهموم الأوروبية التي قد تثيرها فلسطين وقضيتها اصطدمت مع موجات المهجرين الفلسطينيين الجدد من مخيمات سوريا وغزة ولبنان - أولئك الخارجين توأً من مجتمعات فلسطينية حية ونشطة سياسياً، ومن تحت نار القصف والحصار وسياسات التجويع والتهجير - ومع ما يحملونه من هموم وتصورات حول الدور المنتظر من الفلسطيني الأوروبي تجاههم، وهم بدورهم صدموا بواقع الفلسطيني الأوروبي القديم.

تأثير هذا ونتائجه قد يكون من الصعب تقييمه اليوم في ضوء عدم اتضاح أشكال الممارسة السياسية والأدوار للفلسطينيين المهاجرين حديثاً للقارة الأوروبية، ولكن اللافت أن الأدوات القديمة للتأطير ضمن الحيز الفلسطيني الأوروبي العاجزة بالأساس عن استيعاب فلسطينيين مقيمين في القارة منذ عقود، لم تكن جاهزة لاستيعاب هذه الأسئلة الجديدة للوافدين ناهيك عن استيعابهم وتأطيرهم، وهو ما ينتج علاقة قلقة بين هذه المكونات.

## رابعاً: واقع ومستقبل التوجهات المهيمنة على العمل الفلسطيني في أوروبا

إن التغيرات المستمرة في السياسات الأوروبية تجاه الفلسطينيين والأنشطة السياسية والتعبيرات المتعلقة بفلسطين بما تتخذه من منحى تصعيدي سلبي، إلى جانب التغير الهائل في مكونات الوجود الفلسطيني في أوروبا بفعل وفود المهاجرين الجدد، تدفع إلى الافتراض بإمكانية كبيرة للتغيير في أشكال التنظيم المجتمعي والسياسي الفلسطيني في أوروبا، وفي المقولات السياسية وأوزانها داخل هذه المجتمعات الفلسطينية، ورغم عدم اتضاح اتجاهات هذا التغير، فإن التحولات في مركز المشهد السياسي الفلسطيني وتطورات الصراع في الوطن المحتل، تطرح احتمالات حول اتجاهات هذا التغيير.

فقد وصل مشروع التسوية إلى طريق مسدود منذ سنوات طويلة، وصار توجه المنظومة الصهيونية وداعميها أكثر استعجالاً لتصفية الحقوق الفلسطينية ومظاهر الحضور السياسي الفلسطيني، فيما تبدو مظاهر وأشكال المقاومة التي يبدونها الشعب الفلسطيني تسير أيضاً في سياق من

التطور، ذلك مع استمرار الانقسام بين المكونات الفلسطينية وامتداد الصراع على التمثيل إلى عمليات استقطاب تستهدف المجموع الفلسطيني في الخارج بما فيه ذاك النشاط في القارة الأوروبية، ما استحدثت منصات خاصة ضمن هذا السياق على غرار مؤتمر فلسطيني الخارج ومؤتمر فلسطيني أوروبا، دون أن تقدم هذه المنصات ممارسات مختلفة عن السائد تقليدياً في الساحة الأوروبية.

وفي الوقت ذاته تتصاعد الرهانات الفلسطينية داخل وخارج فلسطين على العمل الفلسطيني في الخارج كعنصر يسهم في ردم الفجوة الكبيرة في موازين القوة والدعم بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين المحاصرين والمعرضين لعسف القوة العسكرية الصهيونية.

إن عودة القوى الفاعلة في المركز الفلسطيني لافتراض مهمات للوجود الفلسطيني في أوروبا، تترجمه عمليات استحداث المؤسسات أو بناء الارتباطات بتلك الموجودة فعلاً في أوروبا، ولكن مع ذلك لا يمكن القول: إن هذا التوجه هو أحد التوجهات الأثقل تأثيراً في معادلات الفعل الفلسطيني في أوروبا، فمن جانب تسهم الجهود المتعارضة للقوى المتنافسة

في المركز الفلسطيني في التعطيل المتبادل كل منها لمشاريع الأخرى، كما أن مقارنة المشهد الفلسطيني في أوروبا بمنطق الاستقطاب والحشد في سياق الصراع على تمثيل ناقص للفلسطينيين لا يأخذ في الاعتبار الإرادة الشعبية لعموم الفلسطينيين ويكتفي بعمليات حشد الرمزيات كطريق لانتزاع "شرعية التمثيل" من الطرف الآخر، يبقى تلك الهوة القائمة بين تطلعات الفلسطيني في أوروبا وبين هذه المساعي والبرامج والمنصات.

كل ما سبق يخلق غياب مركز فلسطيني مهيم بشكل تام على صناعة السياسات الفلسطينية وإيجاد مساحات فعل مصدره الفلسطيني الأوروبي، بل كل ما يوجد هو مبادرات سياسية لإحياء أو توحيد بعض المؤسسات الفلسطينية المركزية أو استحداث بديلة عنها أو المطالبة بالتمثيل الوطني، أو الانحياز لوجهة محددة تتعلق بالصراع مع المحتل ومواقف الأطراف الفلسطينية منه، وهذا أنتج انحيازاً لأحد الأطراف الفلسطينية من قبل تشكيلات فلسطينية أوروبية جديدة لم تنتم تاريخياً لأي من طرفي الانقسام ولم تعمل سابقاً في تلك المساحات التي لا تتعلق بالاستقطاب الفلسطيني، ورغم ذلك شهدت الساحة الأوروبية في مواقف معينة أشكالاً من الوحدة الفلسطينية يمكن تلخيص أبرز مساراتها فيما يلي:

● التضامن والحشد والفعاليات في مواجهة موجات معينة من التصعيد الصهيوني مثل ذلك الحشد والفعاليات المتزامنة مع العدوان الصهيوني على القدس وقطاع غزة في أيار/ مايو 2021، والذي قد يتجاوز تلك الانقسامات في إطاره العام، ويستحضرها في تفاصيل خطابه حول العدوان وأدوات الفلسطيني في مواجهته.

● المقاطعة وأنشطة حركة بي دي إس، باعتبارها تحظى بمباركة وتوافق من القوى الفلسطينية الرئيسية، وتقدم ذاتها كنشاط تخصصي قادر على إزعاج المنظومة الصهيونية.

● الأنشطة الحقوقية والملاحقة القانونية-الموسمية غالباً- ضد جرائم الحرب الصهيونية وسياسات الاحتلال.

يمكن الإشارة للمسارات الثلاثة هذه باعتبارها مساحة تقاطع، أو على الأقل مساحة لا تواجه الأطراف الفلسطينية بعضها بعضاً فيها، وإن كانت أذرعها التنفيذية تتنافس في إظهار إنجازاتها أو حضورها وقدرتها على التأثير في نطاق الساحة الأوروبية.



في مواضع أخرى، تبدو المبادرات الماراثونية لإنتاج برنامج ومسار سياسي فلسطيني بديل، كنتاج للتفاعل الفلسطيني مع المشهد الأوروبي، أو كمعارضة للسياق الذي تمضي فيه الآلية الرسمية الفلسطينية، موضع شك من حيث إمكانية اختلاف مصيرها عن سابقاتها في ضوء استمرار انفصالها عن بناء الصلات الحقيقية مع ساحة المواجهة الرئيسية في الأرض المحتلة، أو تجاهلها لحقيقة وزنها في المعادلة الفلسطينية والقوى الحاضرة فيها، ناهيك عن التأثير الثقيل بالعوامل الأوروبية من زاوية الخضوع للضغوط الأوروبية الهادفة إلى "تقليم وتهذيب السياسة الفلسطينية" وإخضاعها للمعايير الأوروبية، أو كرد فعل على هذه المعايير وانحياز لبرامج حركات التضامن وبعض التشكيلات الأوروبية المعارضة.

إن الحكم على مصير هذه التوجهات والأدوار يجب ألا يخضع بالأساس للموقف من "شرعيتها" أو "صوابيتها" فحسب، ولكن وبشكل أساسي إلى استنادها لعوامل الثقل والتأثير الحقيقي في المشهد الفلسطيني، ناهيك عن تعبيرها الجاد عن إرادة عموم الفلسطينيين في أوروبا أو شريحة واسعة منهم.

تبدو إمكانيات تطور أي من مسارات الفعل الفلسطيني في أوروبا خاضعة لمجموعة من الأسئلة المزمّنة، لعل أبرزها سؤال التمثيل الفلسطيني، ومشاركة عموم الفلسطينيين في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، أو نظمهم لنضال جامع تخضع فيه السياسة ومؤسسات التمثيل لإرادتهم، فسؤال التمثيل لم يعد يتمحور حول اختيار ممثل للفلسطينيين، ولكن في قدرة الفلسطينيين على إلزام ممثليهم في المركز أو في حيز وجودهم بمنطلقاتهم وإرادتهم ومقارباتهم لحقوقهم.

وهناك أسئلة أخرى مغيبة، رغم إلحاح الحاجة للتعامل معها، فموجات التهجير الجديدة قد أوجدت أنماطاً مختلفة من التجمعات الفلسطينية، أكثر تركيزاً في انتشارها الجغرافي وتشابهاً في التحديات وأشكال المعاناة التي تواجهها وسط غياب المؤسسات الفلسطينية عن تقديم الحد الأدنى من الدعم والاحتضان لها، وانقطاع صلاتها وتأثيرها في الجهات الفلسطينية الرسمية أو الفاعلة، وحاجتها الحقيقية للدعم والحماية والدفاع عن حقوقها وعن فرص استقرارها في المهجر الأوروبي دون الخضوع لعمليات التغيير الهوياتي القسري التي تفرضها السياسات الأوروبية خصوصاً فيما يتعلق بالموقف من المنظومة الصهيونية.

كما أن الوطن الفلسطيني المحاصر في تجمعاته المختلفة وفي مخيمات دول الطوق، يُسائل الفلسطيني الأوروبي حول دوره تجاه هذا الوجود الصامد على أرض الاشتباك والصراع، وهو ما يبدو غائباً أو هامشياً في معظم مسارات العمل النشطة في الحيز الفلسطيني الأوروبي، فسؤال الحصار يحضر كأحد عناوين المظلومية الفلسطينية والمطالبة الحقوقية لا كعنوان للمواجهة ومحاوله خرق الحصار وكسره ودعم الخاضعين تحته، خصوصاً أن سياسات الحصار والعزل تعمل مع سياسات المانحين الأوروبيين الهادفة إلى إخضاع الفلسطينيين لمعاييرها الخاصة وهندسة الوجود والتوجه الفلسطيني بما يلائم هذه المعايير وانحيازها للمحتل.

أيضاً تشكل الاستجابة لتحدي تصعيد السياسات الأوروبية الداخلية ضد الفلسطينيين موضع اختبار لمسارات العمل الفلسطيني في أوروبا ومؤسساته وتشكيلاته المختلفة، خصوصاً في ضوء تسجيل معظم المؤسسات الفلسطينية حالة من الانكفاء والتراجع وتقديم خطاب اعتذاري وتبريري أمام موجة التصعيد الأمني للسلطات الأوروبية المتعددة ضد الفلسطيني كقضية وخطاب ونشاط، والذي يعني إذعائياً أمام معايير تمليها علاقات التنسيق والتأثير بين المنظومة الصهيونية الأمنية وشركائها الأوروبيين. وذلك

ترجمه محدودية الأنشطة الاحتجاجية على هذه السياسات، والأسوء هو تلك المراجعات الداخلية التي تخوضها التجمعات والمؤسسات الفلسطينية، والجدل ضمنها الذي يحتكم لسقف الاندماج ومحاولة التعايش مع هذا التصعيد عوضاً عن مواجهته كجزء من المواجهة الشاملة مع تأثير المنظومة الصهيونية وسياساتها.

### خلاصة:

يعيش الوجود الفلسطيني في أوروبا، أزمات على مستوى تعبيراته عن الهوية الفلسطينية، والدور، والقدرة على التنظيم، نتيجة للتأثير الكبير للحالة المركزية في الوطن المحتل، وأيضاً الظروف الموضوعية في أوروبا، وهو ما يترك آثاراً عميقة على قدرة فلسطيني أوروبا على الدفاع عن حقوقهم، أو لعب دورهم السياسي لمصلحة قضيتهم وشعبهم، أو انتزاع تمثيلهم الوطني ضمن معادلة فلسطينية مختلة يحكمها التفرد من جانب والهيمنة الخارجية من جانب آخر وتنال منها عوامل التعطيل والتفكيك والانقسام.

إن إهمال المركز الفلسطيني على اختلاف أطرافه لدور الفلسطيني الأوروبي، كفاعل وطني سياسي، وأيضاً كضحية لسياسات المنظومة الصهيونية ودعم

الحكومات الأوروبية الأعمى للكيان الصهيوني وانحيازه ضد كل ما هو فلسطيني بما في ذلك الفلسطيني على الأرض الأوروبية، يُتقد الشعب الفلسطيني مخزوناً هائلاً وقدرة هامة على الفعل السياسي، قد يحمل قدرة على تغيير المعادلة، وبشكل أو بآخر، يمكن القول حالياً: قد رحبت المنظومة الصهيونية من خلال تهجير هذا الكم من الفلسطينيين بعيداً عن بلادهم، ولكنها لم تدفع ثمناً أو تخسر نتيجة لوجود هؤلاء الفلسطينيين في قلب الدول والمجتمعات الأوروبية الداعمة للكيان الصهيوني.

ما زالت المؤسسات الفلسطينية النشطة في أوروبا تسجل عجزاً كبيراً في مجموعة مهماتها الرئيسية، فهي من جانب عاجزة عن لعب أي دور يذكر في تحسين وضع الفلسطينيين الأوروبيين، أو تنظيمهم، كما تعجز عن إحداث تأثير ملموس في السياسات الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، وتظهر نكوصاً متزايداً عن مهمات كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ورفع المعاناة عن مخيمات الشتات في سوريا ولبنان.

هذه المؤسسات على كثرتها، لا تزال تقع أسيرة للتعامل الاستخدامي معها من قبل القوى الفلسطينية المركزية، وأيضاً من قبل النخب الأوروبية التي

تتعامل معها كأداة للتأثير في الموقف الفلسطيني لا للتأثر به لبناء الموقف من القضية الفلسطينية، والأسوأ أنها أسيرة لنخبوية قاتلة وانتهازية واستعراضية لا تقل خطورة، وجل ما تصدره ما زال في نطاق التضامن الشكلي، أو صناعة البرامج والمبادرات السياسية، أو محاولة تقديم الخدمات السياسية في إطار المنافسة السياسية بين الأطراف والفصائل الفلسطينية، وكل هذه الأطراف المركزية التي لا تستطيع هي أو الجمعيات والتجمعات التابعة لها في أوروبا، أن توفر تعداداً ولو تقريبياً لعدد الفلسطينيين في القارة، أو تنتج دراسة واحدة جادة عن ظروفهم.

في هذه الورقة خضعنا أيضاً لنتائج هذه الحالة التي ساهم التقصير المؤسسي الفادح على قدرات البحث لإعدادها، فطغى التركيز على عوامل الإخفاق في الدور السياسي والمجتمعي على مهمة البحث عن الحقائق ووصفها، في ضوء غياب معظم الحقائق عن الطاولة الفلسطينية التي تفضل تصدير تقارير عن إنجازات أذرعها الفلسطينية في أوروبا أو شركائها المتضامنين الأوروبيين.

## توصيات

● ضرورة تخلص المؤسسات والتجمعات الفلسطينية الرئيسية في أوروبا من انفصالها عن واقع حياة الفلسطينيين في أوروبا، من خلال توسيع قواعد اتصالها مع أوسع شريحة ممكنة منهم وتوفير قواعد داعمة وجاذبة لهم.

● العمل على مشروع بحثي ذي مسؤولية وطنية ومجتمعية قادر على توثيق الحقائق الأساسية حول الفلسطينيين في أوروبا وأعدادهم وظروفهم القانونية والمعيشية وتجاربهم السياسية.

● تطوير الارتباط السياسي بين الفلسطينيين في أوروبا والبنى الشعبية وال جماهيرية في الأرض المحتلة، عبر روابط نضالية وطنية ومجتمعية متصلة تركز للهوية الوطنية والموقف السياسي والدعم المتبادل، كبديل لعلاقات الزبائنية السياسية بين النخب المهيمنة على التمثيل الفلسطيني في أوروبا، وتلك المهيمنة على القرار السياسي داخل فلسطين.

● تطوير برامج دعم قانوني واجتماعي في كل من المؤسسات الفلسطينية العاملة في أوروبا، تتعلق بتوفير الدعم القانوني والاجتماعي للفلسطينيين الوافدين حديثاً لأوروبا، خصوصاً أولئك الذين هجرتهم ظروف الحرب

والعدوان والإفقار، ودفعتهم لدروب الهجرة غير الشرعية المحفوفة بالمخاطر  
وعمليات الابتزاز.

● بناء مواقف وطنية جامعة تتمسك بالحقوق الفلسطينية أمام الهجمة  
الأوروبية المتصاعدة ضد الحقوق الفلسطينية.

● تطوير أدوات لكسر معايير الحصار الصهيوني والدولي على الشعب  
الفلسطيني التي تشارك فيها الحكومات الأوروبية.

● تحديد برامج رئيسية لدعم الفلسطينيين في الأرض المحتلة ومخيمات  
الشتات، يسهم فيها فلسطينيو أوروبا بشكل منتظم سواء بالموارد المالية أو  
المواقف الداعمة، أو الموارد والقدرات والكوادر البشرية في "قطاعات الصحة  
والتعليم والبناء والتنمية والخدمات الحيوية.

● مبادرة مجتمعية لبناء قاعدة بيانات إلكترونية لتسجيل موثق  
للفلسطينيين في أوروبا وحول العالم.

● ضرورة لعب القوى المجتمعية والسياسية دوراً في محاسبة أذرعها النشطة  
في الساحة الأوروبية وتدقيق عملها، وكذلك مراجعة تقصير جهاز الإحصاء



المركزي الفلسطيني فيما يتعلق بإحصاء الفلسطينيين في أوروبا وكافة الهيئات  
المختصة في هذا الجانب.

## مراجع:

[الفلسطينيون في بلجيكا | مركز المعلومات الوطني الفلسطيني](#)

[الفلسطينيون في فرنسا - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني](#)

[إحصائية جديدة توثق أعداد الفلسطينيين وأماكنهم بالعالم - عربي 21](#)

[د. عوض، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق ...](#)

[أضواء على الشتات الفلسطيني في أوروبا | مؤسسة الدراسات الفلسطينية](#)

[الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيف - Abbas Shiblak ...](#)

[الفلسطينيون في بلجيكا | مركز المعلومات الوطني الفلسطيني](#)

[آخر قرارات بلجيكا للاجئين الفلسطينيين.](#)

[بلجيكا - بوابة اللاجئين الفلسطينيين](#)

[فلسطينيون أوصلتهم نكباتهم إلى شمال أوروبا - العربي الجديد](#)

[الجاليات الفلسطينية في أوروبا.. مقدمات وتقديرات | صبري حجير | MEO](#)

[الجالية الفلسطينية في أوروبا، النشأة والتكوين، المهام والدور، المشاكل ...](#)

[فلسطينيو سورية.. لا يزال الجرح ينزف](#)

[فلسطينيو أوروبا يمارسون التضامن وسط سياسات تنحاز للاحتلال](#)

[مؤتمر "فلسطينيو أوروبا" الـ 19 ينطلق بمشاركة واسعة](#)